# أثر الأزمة المالية العالمية على أهداف السياسة الأمريكية

أ.م.د. نوار محمد ربيع الخيري*

**الملخص** :

جاءت الأزمة المالية العالمية لتصيب المجال المالي والاقتصادي الأمريكي خاصةً والعالمي بشكل عام ، وكان وراءها العديد من الأسباب الناتجة عن ضعف النظام المالي العالمي وتراجعه عن الإيفاء بمتطلبات العملية المالية والاقتصادية. ولما كان الاقتصاد هو المحرك الأساس للمجالات الأخرى ، فبالطبع ستؤثر الأزمة المالية والاقتصادية على بقية المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل قيادة النظام الدولي . فستظهر تلك التأثيرات في آلية عملها وأدائها في سياستها وأهدافها .

من أجل مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية للأزمة المالية العالمية فإنها تحتاج إلى سياسات إصلاح للعودة إلى أصول ومبادئ التعامل المالي والاقتصادي التي تصلح وتنقذ نظامها المالي والاقتصادي ، وكلما استمرت في الاهتمام بالجانب العسكري والتسليحي ليبقيها القوة الاولى في العالم فإن ذلك سيضعها في حالة استنزاف مالي واقتصادي كبير ، وعجز واضح في ميزانها التجاري. وسياسياً تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إصلاح أوضاعها المالية بشكل يتسق مع استمرار سعيها للحفاظ على أمنها القومي الذي تحاول من خلاله السيطرة على الأسواق العالمية ومنابع النفط ، وفرض الشروط والسياسات ونشر مفهومها للديمقراطية بشكل تحاول فيه إبقاء هيمنتها على النظام الدولي وتحقيق أهدافها المتجددة . ويجب عدم إغفال أثر الأزمة على كل القوى الدولية التي تريد تحويل النظام الدولي الأحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب فعليها استثمار فترة الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي للقفز إلى قمة النظام الدولي. و لكن مع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين لإصلاح آثار الأزمة المالية على أهداف سياستها بشكل عام ، إذ إن التظاهر بعدم الاكتراث لا ينفي آثار تلك الأزمة عليها .

* الجامعة المستنصرية /كلية العلوم السياسية .

## Abstract

**The Effect of the World Financial Crisis on the American policy Goals**
**Dr .Nawar M .Rabee AL-Khayri**
**College of Political Science – AL-Mustansiryiah University**

**The world financial crisis came to influence the American financial and economic field especially and other world in general . And there were many reasons behind it result from the weakness of the world financial system, and it's retreat to give the requirements of the economic financial process .while the economic was the basic motive to other fields so the financial and economic crisis will effects on other fields in the U.S.A which represents the leading of international system .**

**To face the crisis by the U.S.A it will need policies of reforms in order to return the origins and principles of the financial and economic dealing which repair and rescue it's and financial system**

**Whenever the U.S.A continued it's concerning to the military and armament fields that make it the first power in the world that will puts it in a shortage in commercial balance .**

**Politically the U.S.A tries to reform it's financial status to keep it's national security to control on the world markets , oil sources in order to impose it's conditions , policies and to spread it's concept of diplomacy to control the international system .**

**It is necessary not to neglect the crisis effect upon the international powers whom want to change the unipolar system to multipolars which should invest the crisis period that the American economy passed it to cross the top of the international system .Then the U.S.A needs a lot of times and more efforts to reform the effects of the financial crisis and left the pretending of unconcern that does not deny the crisis effects on it .**

## المقدمة

تنشأ الأزمة عند حدوث اختلال في المسار الطبيعي لنظام ما في أي مجال من المجالات ، هذا الاختلال يمكن أن يكون ناتج عن سبب واحد أو أكثر من الأسباب والذي من الممكن أن يقود إلى تفاقم الأزمة ومن ثم تصاعد حدتها . والمجال المالي والاقتصادي الأمريكي خاصةً والعالمي بشكل عام هو واحد من المجالات التي أصابها الخلل الناتج عن العديد من الأسباب التي وقفت وراء حدوث الأزمة نتيجة ضعف النظام المالي العالمي وتراجعه عن الإيفاء بمتطلبات العملية المالية والاقتصادية عبر سلسلة من المسببات كضعف الرقابة وسلوكيات بعض المؤسسات المالية والمضاربات المالية المتسارعة وأزمة الرهن العقاري وغيرها من الأسباب التي تداخلت مع الأوضاع غير المستقرة للاقتصاد الأمريكي ، والذي يحظى بمستوى من القوة يفوق الكثير من الاقتصادات الدولية ، الأمر الذي أدى إلى الوصول إلى نقاط ومستويات حرجة تمثل منعطف طارئ في الوضع المالي والاقتصادي .

فلما كان الاقتصاد هو المحرك الأساس لكل المجالات الأخرى فمن الطبيعي أن تكون أية أزمة أو سبب لأزمة مالية أواقتصادية سيؤثر بشكل كبير على بقية المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل على الصعيد العالمي زعامة النظام الرأسمالي وقيادة النظام الدولي، إذ ستظهر تلك التأثيرات في آلية عملها وأدائها في سياستها بشكل يوضح العجز والتأثير السلبي في سياستها وأهدافها، وعليه يستند البحث على فرضية مفادها ان الأزمة المالية العالمية لها تأثيرات على السياسة الأمريكية وأهدافها وليس فقط في المجال الاقتصادي والمالي وإنما من الممكن أن تمتد إلى مختلف المجالات،فكيف تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الأزمة وآثارها على أهدافها وسياستها

ومن أجل معرفة تأثيرات هذه الأزمة المالية على السياسة الأمريكية تناولنا بالبحث والتحليل أسباب الأزمة المالية العالمية ومن ثم تعرفنا على الوضع الاقتصادي الأمريكي قبل نشوء الأزمة ، كما بحثنا في واقع السياسة الأمريكية وأهدافها وتناولنا الاهتمام الأمريكي بالجانب العسكري والتسليحي وأثر الأزمة عليه، لنصل إلى نتائج الأزمة على الاقتصاد الأمريكي أولاً ومن ثم تأثيرها على واقع السياسة الأمريكية وهل ستبقى أم ستتغير مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على أثر الأزمة المالية ؟، وما هي خطط المعالجة والإنقاذ التي اتبعتها الإدارة الأمريكية لإصلاح أوضاعها المالية والاقتصادية ؟، لننتهي بالخاتمة وما خرجت به من نتائج حول الموضوع . ومن الله التوفيق

## أولاً: أسباب الأزمة المالية العالمية

بدءاً وقبل البحث في الأسباب التي قادت إلى ظهور الأزمة المالية العالمية في أيلول 2008 من الضروري التوقف لمعرفة مفهوم الأزمة المالية وشكلها وماهيتها ، فهي "عبارة عن انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني ، وينتج من ذلك انخفاض في سعر الأصل الذي بدوره سيقلل من النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره في قرارات المستهلكين"،[1] وعليه ( يمكن تفسير الأزمات المالية المعاصرة بالعدوى الناتجة عن فقدان الثقة في الأصول المالية المحلية والناشئ من حدوث أزمة مالية في دول أخرى ) ، ولقد أوضحت الأزمة المالية العالمية التي وصلت ذروتها في أيلول 2008 حقيقة ضعف النظام المالي العالمي وعجزه عن مقاومة الآثار السلبية للعولمة .[2]

لقد كان هناك العديد من الأسباب التي وقفت وراء ظهور الأزمة المالية العالمية والتي أسهمت في إدخال النظام المالي والاقتصادي العالمي في مشكلات وآثار سلبية أثرت على اقتصاديات الدول وأنظمتها الاقتصادية وهذه الأسباب هي :-

1- الأسباب الفكرية النظرية والفقهية، ونعود إلى الفكر الاقتصادي المتبنى من قبل القائمين على الشؤون السياسية والاقتصادية بالشكل الذي عكس خياراتهم وسياساتهم وقراراتهم منذ السبعينات من القرن العشرين والمستند على بروز نظريات اقتصاديات العرض (Supply Economies) مقابل نظريات اقتصاديات الطلب(Demand Economies).[3] فيمكن القول إن السبب الأساس في الأزمة المالية العالمية يرجع إلى الفقه الاقتصادي المنحاز ضد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي والمؤدي إلى هيمنة الأسواق والقائمين عليها والمتعاملين فيها على القرارات الاقتصادية مقابل غياب شبه كامل للرقابة ولآليات الضبط الحكومية.[4]

2- السبب الآخر للأزمة يرجع إلى تعطيل آليات التصحيح التي تضمنتها اتفاقيات بريتون وودز فيما يخص صندوق النقد الدولي الذي أنشأته لمساعدة الدول الأعضاء على تثبيت سعر الصرف دون اللجوء إلى عمليات تخفيض تنافسية وعلى تحرير تجارة السلع والخدمات فيما بينهم ، لذا فقد تم ربط سعر صرف عملات الدول بقيمة ذهبية – أو بقيمة

الذهب- وتم تأمين سيولة لدى صندوق النقد الدولي من مختلف العملات مضافاً لها حقوق السحب الخاصة حتى إذا واجه الميزان التجاري لأية دولة عضو خللاً كأن يكون فائض أو عجز يتم معالجته وتصحيحه ، ولكن هذه الآلية بدأت تتعطل مع بدايات السبعينات من القرن العشرين وتعطلت كلياً بشكل تدريجي ، إذ أعلنت الإدارة الأمريكية في بداية السبعينات من القرن العشرين عن فك ارتباط الدولار بالذهب ووقف حرية تحويله إلى ذهب وحذت بقية الدول حذو الولايات المتحدة الأمريكية في إتباع نفس الإجراء فأنهار أحد دعائم أو ركائز صندوق النقد الدولي بانتقال العالم من نظام سعر الصرف المثبت بالنسبة لقيمته الذهبية إلى نظام سعر الصرف المعوم أو المحدد إدارياً وفق السلطات المختصة ، فبذلك انهارت أحد أهم ركائز نظام المدفوعات الدولية المتمثل باتفاقيات بريتون وودز. فضلاً على سبب آخر لعجز صندوق النقد الدولي عن القيام بمهامه والمتمثلة بمحدودية موارد الصندوق وقصور السيولة المتوافرة لديه عن اللحاق بزيادة حجم التجارة الدولية ، ناهيك عن إن تعطيل آلية تصحيح صندوق النقد الدولي جاءت نتيجة بروز الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية كدولة واقعة تحت عجوزات كبيرة ومستمرة في ميزانها التجاري مع وقوف صندوق النقد الدولي عاجزاً أمام استمرار ذلك العجز بدون جهد تصحيحي .[5]

3- سبب آخر يقف وراء الأزمة المالية يتمثل في سلوكيات المؤسسات المالية ( مصارف تجارية ، مصارف أعمال ، شركات تأمين ، صناديق ادخار من مختلف الأنواع ...الخ ) ، إلى جانب المسؤولين عنها كالمدراء التنفيذيين والموظفين والوسطاء ومدراء الحسابات ، ومن المظاهر التي تبرز على هذا الصعيد التسنيد المفرط (oversecuritization) والاستدانة المفرطة بالنسبة للأموال الخاصة (overleveraging) و لاسيما لدى مصارف الأعمال الأمريكية مقابل عدم وجود مراقبة من قبل السلطات المختصة والمسؤولين عنها و عن فرض الضوابط ووضع الحدود لعمل المؤسسات المالية.[6]

4- ومما شكل عاملاً مهماً في الأزمة المالية هي السياسة النقدية والتسليفية المتبعة من قبل السلطات المعنية ولاسيما رئيس المجلس الاحتياطي الفيدرالي – البنك المركزي الأمريكي – لأنها مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الاستمرار في الإنفاق بشكل يفوق إنتاجها ، ولأن سهولة التسليف ووفرته وإيجاد جو استثماري متفاءل وغير واقعي ساهم في تضخيم عملية التسليف.[7] وكان محرك الزيادة في الاختلالات العالمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين جملة من العوامل ذات التأثيرات التي يعزز بعضها بعضاً وحدثت تغييرات بارزة في سلوك الاستثمار والوفورات في الدول الرئيسة ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت الوفورات الوطنية مع تحول الوضع المالي من فائض إلى عجز أساسي مع انخفاض الوفورات الأسرية فأدى هذا إلى ارتفاع مثير في عجز الحساب الجاري وكان مرد جزء من الانخفاض في حجم الوفورات الأسرية إلى معدلات الفائدة المنخفضة نسبياً ، والتوافرية المتزايدة للتمويل المرتبط بالإسكان فأحدث هذا طفرة في الاستهلاك والاستثمار في السكن.[8]

5- ومن الأسباب الأخرى للأزمة المالية العالمية هو التزايد المتسارع للمضاربة بالأدوات الناجمة عن التوريق خلال العشر سنوات الأخيرة ،[9] هذه العمليات – أي عمليات التوريق– التي قامت بها المصارف العالمية الرئيسة للقروض العقارية والاستهلاكية هو أن مصارف الاستثمار العالمية قامت بجمع القروض العقارية وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وتم دمجها ولصق بعضها ببعض لِيُكَوِن منها هؤلاء منتجاً جديداً بيع بشكل أوراق أو مشتقات مالية لمستثمرين في كافة أنحاء العالم . أي إن أحد أسباب الأزمة المالية هو ظهور أدوات مالية جديدة تعرف بالمشتقات (derivatives) والهدف منها مساعدة المستثمر والمستورد على إدارة المخاطر.[10]

6- ضعف الرقابة إذ لم تكن هناك رقابة فعالة على عمليات التوريق سواء من قبل المصارف المركزية أو هيئات رأس المال أو شركات التقويم.[11]

7- نظام الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يشجع على الاقتراض والاستهلاك ، فالمستهلك الأمريكي هو محرك النمو الاقتصادي العالمي إذ يمثل الاستهلاك زهاء 70% من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي في حين إن الاقتصاد الأمريكي يشكل 25% من الاقتصاد العالمي ، فالعالم بعد الأزمة لم يعد يستطيع النمو لأن المستهلك الأمريكي أخذ يقلص من استهلاكه وبهذا خفضت معدلات الادخار في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى 0,6% في عام 2008.[12]

8- مما أسهم في حدوث الأزمة المالية كذلك ، أنه عند ارتفاع الطلب على الأدوات المالية خلال فترة توفر السيولة قامت الشركات المصدرة لهذه الأدوات المالية بالتوسع في تغطية القروض الأقل جودة ، للوفاء بالطلب المرتفع عليها ، فقام المستثمرون وعن طريق الاقتراض بشراء هذه الأوراق المالية التي ترتبط حساسيتها بالتغيرات المحتملة وهذه الحساسية هي التي تسببت في انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكي وهو جوهر الأزمة المالية عندما وقعت مشكلة عدم القدرة على السداد في المجموعة الأكثر مخاطرة ثم انتشرت لتشمل كل المجموعات حتى الأوراق الآمنة لينتج من ذلك البيع الاضطراري لكل الأصول . فالمشكلة الأساسية للأزمة هي الأخطاء التي وقعت فيها وكالات التصنيف العالمية من خلال إعطاء إمكانيات للشركات ذات التصنيف الأدنى أن تتحصل على تصنيف أعلى فأدى إلى خسائر للمستثمرين.[13]

9- يمكن إرجاع الأزمة المالية كذلك إلى تدخل الحكومة الأمريكية المباشر في سوق العقارات لتوفير مساكن للفقراء ، إذ تدخلت الحكومة في إجراءات الاقتراض للمصارف الخاصة.[14]

10- سبب آخر للأزمة يرجع إلى إن السياسة النقدية التوسعية المتبعة قبل الأزمة أدت إلى تدفق أموال كبيرة إلى سوق العقارات.[15]

11- وبعد حصول الأزمة المالية العالمية زاد من حدتها محاولة المصارف التخلص من بعض الديون المشكوك فيها من خلال نقلها من ميزانياتها وتحويلها إلى سندات تم تسويقها إلى الكثير من المؤسسات المالية بعروض وعوائد مغرية.[16]

فالاقتصاد العالمي يمر بمرحلة انتقالية بعد فترة طويلة من النمو القوي إلى حالة شديدة من عدم اليقين أو الغموض من جراء الآثار التي أوجدتها الأزمة المالية بالأسواق العالمية.[17] إذ أدى تراجع أسعار الأصول إلى أن تواجه المصارف الرئيسة ضائقة مالية تفوق ما كان من المفترض أن تسمح به القواعد التنظيمية لرأس المال ، ففي السنوات الأخيرة بلغ الرفع المالي لدى المؤسسات المالية المهمة على مستوى النظام ككل مثل : بير ستيرنز(Bear Stearns)وليمان براذرز(Lehman Brothers) وسيتي جروب (City Group) مستويات غير مسبوقة ذلك إن النسب التي بلغها الرفع المالي – وهي بواقع ثلاثين إلى واحد – تنطوي على قدر من المخاطر أكبر بكثير مما يمكن تحمله بعد حين وخصوصاً في ظل المخاطر الأدبية التي حققت في الأسواق بفعل عمليات الإنقاذ وتأمين الديون التي قامت بها الحكومة علة نحو متكرر.[18]

وبشكل عام إذن تتركز تفسيرات الأزمة المالية العالمية بديهياً على الأسباب المالية إذ قادت أسعار الفائدة المنخفضة نسبياً في العالم على امتداد الجزء الأكبر من العقد الأول من الألفية الثالثة المستثمرين إلى البحث عن حجم عائدات أعلى ، كما أدى الاستقرار النسبي في الأسواق المالية – وهو الذي كان انعكاس لانخفاض تكاليف الصناديق وقوة النمو الاقتصادي – إلى تقدير المخاطر بأقل من تكلفتها الحقيقية.[19]

## ثانياً: الوضع الاقتصادي الأمريكي قبل نشوء الأزمة المالية العالمية

من أجل معرفة كيفية التعامل الاقتصادي الأمريكي داخلياً وخارجياً مع الأزمات الاقتصادية والأزمة المالية العالمية لابد من إلقاء نظرة سريعة على بنية الاقتصاد الأمريكي ، فالولايات المتحدة الأمريكية تمكنت ومنذ الحرب العالمية الثانية من أن تبني اقتصاداً قوياً ومن ثم تمكنت من أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم من خلال بناءها لنظام اقتصادي دولي يخدم أغراضها وأهدافها ومصالحها عبر المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي أفرزها نظام بريتون وودز والتي تهيمن عليها (30% من التمويل الخاص بالبنك الدولي وصندوق النقد

الدولي) وكذلك من خلال حقوقها التصويتية في تلك المؤسسات وقدرتها على اختيار رؤسائها ووجودها فوق أراضيها كل ذلك جعلها تتمكن من تعبئة سياسة هاتين المؤسستين لخدمة مصالحها الاقتصادية.[20] ولم تقف القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية عند هذه المؤسسات بل تمكنت من تهيئة الاقتصاد الأمريكي ليكون أكثر قوةً واستقراراً على المستوى الدولي من حيث الطاقة الإنتاجية والمردود الاقتصادي واعتماد التكنولوجيا ذات الجودة العالية وسيطرة الشركات الأمريكية الكبرى على حركة رؤوس الأموال والاستثمارات والتبادلات التجارية الدولية ، فقد إجمالي الناتج القومي الأمريكي 25% من إجمالي الناتج القومي العالمي ، وفي الوقت نفسه وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على الدخول في المنافسة التجارية العالمية مع القوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافِسة لها كاليابان ودول الاتحاد الأوروبي ولكن بالشروط التي تضعها هي ، فبذلك تكون ومن خلال كل هذه القوة الاقتصادية قد تمكنت من اختراق الكثير من الاقتصادات العالمية.[21]

فالسياسات الاقتصادية الأمريكية التي أدت إلى الأزمة المالية تمثل جوهر آيديولوجية ((الليبرالية الاقتصادية الجديدة)) وهذه الآيديولوجية تجسد التطور في بنية الرأسمالية الأمريكية.[22] فالجوانب السياسية والثقافية التي ولدت الاقتصاد والمجتمع الأمريكيين في ظل الآيديولوجية الليبرالية الجديدة قد فرضت وجودها السياسي والاقتصادي قبل ذلك الحين من خلال تحالف سياسي لثلاثة تيارات : تمثل التيار الاقتصادي المعبر عنه باليمين المحافظ ويهدف إلى إعادة الرأسمالية الأمريكية إلى ما كانت عليه ، والتيار السياسي المعبر عنه بالمحافظين الجدد الذين يعملون لإعادة صياغة العالم وفق نظام عالمي جديد يكرس الهيمنة الأمريكية على العالم ، والتيار الاجتماعي الذي يضم تيار اليمين المسيحي الذي يطمح لسن قوانين جديدة تضمن بقاء المجتمع الأمريكي كمجتمع مسيحي لا يسمح بالممارسات الفردية التي تهدد تماسك الأسرة وتضعف سيطرة الكنيسة وقد أتسع نطاق ذلك التحالف بإضافة قوى جديدة تمثل قوى اجتماعية وجماعات ضغط ، فكيف قادت هذه التيارات الثلاثة الاقتصاد الأمريكي أو السياسات الاقتصادية الأمريكية ؟ لقد أدى تحالف هذه التيارات إلى سيطرتها على المؤسسات الدولية والذي أدى أيضاً

إلى إيجاد ما يدعى بإجماع واشنطن (Washington Consensus) أو توافق واشنطن الذي يتضمن عملية التحول نحو اقتصاد السوق.[23] فإجماع واشنطن وهي الوثيقة التي صدرت عام 1989 واشتملت على عشر نقاط أو توصيات اقتصادية منها الخصخصة ، و تخفيض الضرائب على الأثرياء ، وتحرير التجارة الدولية وانتقال رؤوس الأموال وتخفيض الإجراءات والقيود الحكومية على عمل الأسواق والانضباط المالي خاصةً تخفيض عجوزات الخزينة ، والبعض اختصر هذه الوصايا بمختصر ثَبت ، خَصخص ، حَرر (Stabilize,Previtize,Lebralize) واستناداً إلى ذلك يُرى الحل برفع القيود وإعطاء الحرية الكاملة لعمل الأسواق من خلال المطالبة بالخصخصة وتخفيف أو رفع القيود حسب ما يرى أصحاب هذا الفكر الاقتصادي الجديد.[24]

وقد اتبع الجمهوريون في فترة رئاسة رونالد ريغان السياسات الاقتصادية المناسبة للآيديولوجية الليبرالية وذلك عبر برامج الليبرالية الاقتصادية الجديدة والذي كان توجيهها يصب في الانفتاح الاقتصادي وحرية السوق وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وكذلك تخفيض الإنفاق العام وانسحاب الدولة من التدخل في الشأن الاقتصادي وتخفيض الجوانب الاجتماعية من وظائف الدولة ، وقد استلزم ذلك اتخاذ إجراءات تمثلت بإلغاء الضوابط التي تنظم نشاط سوق المال وخصخصة الأماكن أو المرافق العامة وتحويل السلع إلى سلع خاصة وكذلك تبني العقيدة العسكرية القائمة على حروب الصدمة والرعب.[25] وبالنتيجة ان الفكر الاقتصادي النيوليبرالي ازداد انحيازاً لصالح الأسواق على حساب دور الحكومات لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية وظهور النظام الدولي كنظام أحادي القطب وسيطرة وقيادة الاقتصاد الأمريكي على العولمة الاقتصادية بحيث أضحت المؤسسات الدولية والهيئات الرسمية والمصارف الكبرى تقيس نسبة نجاح و قبول أي نظام اقتصادي بمدى قربه من النموذج الأمريكي.[26]

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية و منذ سنوات عديدة من الإنفاق على الاستهلاك الخاص والعام وعلى الاستثمار الخاص والعام وعلى النشاط السياسي والعسكري المتبوع بالحروب في الخارج بشكل يفوق الحساب ويفوق إنتاجها وادخارها معتمدة في تمويل العجز الداخلي والخارجي على مدخرات و وفورات الدول الأخرى و استمرت بذلك لأن الدولار الأمريكي أصبح الاولى و الأساسية كعملة احتياطية في العالم ، ولأن آليات التصحيح التي نصت عليها بنود اتفاقية صندوق النقد الدولي أصبحت معطلة لا يمكنها أن تعمل ، فكان يُفترض بالولايات المتحدة

الأمريكية أن تنتهج سياسات انكماشية في الداخل و أن تخفض سعر صرف الدولار تجاه عملات الوفر والفائض ليعود ميزانها إلى التوازن.[27]

أي إن الاقتصاد الأمريكي بدأ يعتريه العديد من الصعوبات من بينها الركود فقد وصل عجز الميزانية الأمريكية في العقد الأخير من القرن العشرين إلى ما يناهز 350 مليار دولار وبلغ حجم الديون الخارجية 3.5 تريليون دولار ، وزادت نسبة ديون الأفراد بنسبة 12% ، ولم يرتفع دخل الفرد إلا بنسبة 7% ، وارتفعت معدلات البطالة إلى 6.6% ، وهبطت معدلات البيع في أسواق السيارات والعقارات هبوطاً حاداً.[28] إذن فبالرغم من تفَرُد الدولار العملة الاحتياطية الوحيدة في العالم إلى جانب حجم الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي ، ناهيك عن نفوذها السياسي الواسع وقدراتها العسكرية المتسعة وقوتها أو سيطرتها داخل صندوق النقد الدولي إلا إن التحركات الأمريكية السالفة الذكر إلى جانب الحروب الأمريكية أثقلت كاهل الاقتصاد الأمريكي ، فظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عجز كبير و مستمر و متمادٍ ، كل ذلك جعل الوضع غير المستقر وغير المتوازن (Unstable) أن يوجد ويستمر.[29]

## ثالثاً : واقع السياسة الأمريكية وأهدافها

قبل الولوج في تأثيرات الأزمة المالية العالمية على السياسة الأمريكية وأهدافها من الضروري إلقاء الضوء على السياسة الأمريكية وأهداف تلك السياسة ، فمن الطبيعي أن تكون للسياسة الأمريكية أهداف عليا ومتوسطة أو أهداف بعيدة المدى وأهداف قريبة المدى تعمل على تحقيقها ، ولكن لابد من القول إن السياسة الخارجية الأمريكية و بالرغم من الأهداف والمبادئ التي تلتزم بها فهي لا تحتكم لإستراتيجيات أو تكتيكات محددة بل تتعدد وتتنوع بكل أبعادها بحسب الجهة التي تتعلق بها السياسة في الساحة العالمية وظروفها الخاصة وبحسب اللحظة التاريخية والسياسية والإستراتيجية.[30] هذه اللحظة التاريخية تكون رافعة لطرف دولي ومهبطة أو خافضة لطرف دولي آخر ، فالظرفية الدولية التي أعقبت انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي كانت هي تلك اللحظة التاريخية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والتي جعلتها تتبوأ مكانة متميزة في التربع على قمة الهرم الدولي وفي إدارة الأزمات الدولية التي تدخل ضمن إستراتيجيتها وذلك لامتلاكها للمقومات التي تؤهلها لتلك المكانة مجتمعةً والمتمثلة بالقوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والتي لم تجتمع بشكل كامل لغيرها من الدول في النظام الدولي حتى القوية منها.[31] هذا ما جعل السياسة الخارجية الأمريكية متميزة بتأثيرها في الساحة الدولية ، و

يأتي ذلك التأثير من قدرة مفكري ومقرري تلك السياسة على التفكير في بناء وتشكيل المستقبل العالمي ، هذا إلى جانب احتواء مؤسسات تلك السياسة على الأفراد المتفاعلين والقادرين على إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في أي نطاق تنتشر وتصل إليه ، وما يساعد على تنمية هذه القدرات وذلك التأثير هو المأسسة والتنظيم لتلك المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية الأمريكية.[32] وطبقاً لذلك افتراضاً ( يرى ليو شتراوس – المنظر لفكر المحافظين الجدد – وأتباعه إن الخطر على الولايات المتحدة الأمريكية لا يتأتى من تراجعها أمام الأعداء فحسب وإنما من خلال فشلها في الإيمان بفوقيتها ) وقد طبقوا – أي المحافظين الجدد – تلك الرؤية في التفكير في بناء القرن الحادي والعشرين على أساس السيادة الأمريكية على العالم ومنع القوى الأخرى من السير في طريق النمو والتطور ذلك الطريق الذي مهما تمسكت به الولايات المتحدة الأمريكية إلا إنه يواجه وسيبقى يواجه منافسة النفوذ الأمريكي والمصالح الأمريكية وبشكل جدي.[33] وهو ما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية التعامل معه بآلياتها الخاصة في مسعاها لإبقاء تلك الهيمنة .

وإذا استعرضنا أهداف السياسة الأمريكية نجدها تتمحور حول تحقيق الأمن القومي الأمريكي و الحفاظ عليه ، وتحقيق المصالح الاقتصادية والتجارية وتأمينها ، والحفاظ على رفاهية الشعب الأمريكي ، أي إعطاء أهمية كبيرة للاقتصاد والتجارة وكذلك الدفاع عن الحرية في الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق قوتها في جميع القوى بين المجالات والدفاع عن تلك القوة ، بمعنى ان السياسة الأمريكية تنشأ نتيجة جدل دائم بين المصالح والأخلاق و بين البراغماتية و الآيديولوجية فهي تنطلق من تلك العناصر و الأهداف لتحقيق طموحاتها في الهيمنة الأحادية في عالم ما بعد الحرب الباردة وما تلاها من أحداث أبرزها أحداث 11 أيلول 2001 التي رسخت بشكل أكبر حقيقية التفرد الأمريكي غير المسبوق في صنع القرار السياسي العالمي.[34] وبالربط بين مجمل جوانب السياسة الأمريكية الإستراتجية والعسكرية والاقتصادية يتضح إن أحد الأهداف الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي تقوم على توسيع مجموعة ديمقراطيات السوق بالترافق مع ردع التهديدات الموجهة إليها وإلى مصالحها وحتى لحلفائها ، فهنا يكون أحد مكونات هذا الهدف للإستراتيجية الأمريكية في الالتزام بالديمقراطية هو العمل على فتح الأسواق الخارجية وتشجيع النمو الاقتصادي الشامل.[35] وهنا تلتقي معها – أي مع فكرة نشر الديمقراطية – في هدف فرض العولمة فكراً وثقافةً واقتصاداً ، بمعنى فرض النموذج الغربي.[36] فبهذا يكون هدف نشر الأسواق الحرة

الديمقراطية على امتداد العالم كواحد من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية يبيح استخدام القوة المتوفرة بشكل فردي إذا ما لزم الأمر لتحقيق ذلك الهدف.[37] أي استثمار مرحلة ما بعد الحرب الباردة في السيطرة بأي شكل كان وبأي وسيلة ، إلا إن ذلك يضع الولايات المتحدة الأمريكية وحسب اعتقاد زبيغنيو بريجنسكي أمام ضرورة الاختيار بين القيادة والهيمنة ، حيث يرى إن مغامرة المحافظين الجدد بتلقف فرصة الأحادية القطبية والدخول في مشروع السيطرة على موارد النفط في العالم بشكل كامل كخطوة اولى للسيطرة على الاقتصاد العالمي أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في نفق أو مسار العزلة وبشكل لم تألفه منذ ستين عاماً من خلال تحركاتها المؤثرة سلباً في الاقتصاد الأمريكي وقوته والتي بدأت ملامح تلك الحالة في دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق مما يؤدي إلى اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية موقع المهيمن بل وسعيها إلى الوصول إلى موقع المهيمن على الاقتصاد العالمي هو مضر بسياستها الخارجية.[38] بمعنى إن هناك من (المعوقات البنيوية التي تخل بالقدرة الأمريكية على صياغة التزام طويل المدى للقيادة العالمية والمحافظة عليها جذوراً في الظروف الفريدة لولادة أمريكا كأمة ولكنها أيضاً ناتجة عن الانتكاسة المنهجية التي يحفزها تأثير الاتصالات الحديثة و المال على السياسة الأمريكية،[39] ومن ثم التأثير في وضعها الاقتصادي والذي بدت تلك الآثار السلبية واضحة وجلية عليه في الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالوضع المالي الأمريكي والاقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي بشكل عام .

واستناداً إلى ذلك يتضح هنا إن النظام الرأسمالي العالمي ودوره وموقفه من خلال وصف المفكر العربي سمير أمين للنظام الرأسمالي بالقول ( إن الفوضى على وشك أن تبتلعه ، أو هي على وشك أن تؤدي إلى انهياره )،[40] فمثل هذا الوصف يثبت مستويين لتقييم نظام الرأسمالية:-

- المستوى الأول : إن الرأسمالية كنظام في كل مراحلها ذات ميول متنافرة ، وإن عمليات الاستقطاب داخلها واسعة فبذلك يكون نظام الرأسمالية هو فوضى .
- المستوى الثاني : إن القول إن نظام الرأسمالية ككل هو فوضى يسمح بالقول إن نظام الرأسمالية استنفذ مهماته التاريخية و إلا فإن هذه الحالة تختلف عن عملية انهيار النظام باعتبار ان هناك فيصلاً تاريخياً يتوقف على قدرة الرأسمالية على تجديد نفسها . فهل ستكون الليبرالية الجديدة التي تعمل في ظل العولمة_ستقود إلى الفوضى.[41] وبما إن الولايات المتحدة الأمريكية هي قائدة أو زعيمة النظام الرأسمالي وفي ظل الأزمة المالية التي تمر بها فإن هذه

الفوضى في الجانب الاقتصادي من الطبيعي أن تترك آثارها وتداعياتها على أهداف السياسة الأمريكية ، ولكن مع ذلك يجب عدم تجاهل مؤهلات ومستويات القوة الاقتصادية الأمريكية التي تحاول تجاوز جزء من تلك التأثيرات السلبية للأزمة وإيجاد بعض الحلول . فكيف سيكون ذلك التأثير؟ وهو ما سنتناوله في محور تأثير الأزمة المالية على السياسة الأمريكية .

**- رابعاً: الاهتمام الأمريكي بالجانب العسكري والتسليحي وأثره في الأزمة المالية العالمية**

بعد أن كانت البنية العسكرية العظمى تتوزع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي جاء انهيار الأخير لتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بفائض قوة عسكرية كانت تبرره سابقاً لمواجهة الخطر الشيوعي ، ولكنها وبعد ذلك الانهيار السوفيتي لا تزال مهتمة بالقدر ذاته بالجانب العسكري والإنفاق العسكري ويتضح ذلك من خلال إدراك القوى المتنفذة داخل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعرف بالمثلث الحديدي الذي تتكامل أضلاعه بتقاطع المجمعات الرئيسة الثلاثة (المجمع الصناعي العسكري أو الحربي وشبكته والمجمع النفطي ومشتقاته والمجمع الاستشاري المالي وتفرعاته) لحاجتها إلى ما يبرر دوام الإنفاق العسكري بتهيئة نفسها أو استحضار البديل عن الخطر الشيوعي ، وتدلل تلك القوى على نظرتها هذه بالحرب على الإرهاب وعلى الدول المارقة (العاصية) على طاعة الولايات المتحدة الأمريكية – كما تسميها– والتي ترى معها ضرورة تكريس واستمرار دولة الحرب والأمن القومي وهذا يعني بالضرورة ومن وجهة النظر الأمريكية توفير واستخدام ذلك الفائض من القوة العسكرية في الخارج أي في تلك الدول.[42] بمعنى إن الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي قد أعادت النظر بفعالية بمبدأ الردع والردع النووي إذ لم تعد مضطرة إلى الاكتفاء بردع الخصوم عن محاولة تهديدها ، إذ ترى إنه ليس هناك ما يمنع من شن حرب استباقية وحتى وقائية تحسن وتعزز المواقع الأمريكية دولياً وأمريكياً ، وهو ما يكرس الفكرة النابعة من عقلية المحافظين الجدد باستباق ظهور التهديدات الكامنة بتسديد ضربة إليها في مسعى لاستباق حركة التاريخ التي قد تحمل أي من منافسيهم إلى مواقع النفوذ العالمي.[43] فالرؤية الأمريكية حول زيادة الاهتمام والإنفاق العسكري وفرت للمحافظين الجدد الأساس الآيديولوجي لعلاقة وطيدة مع كارتلات تصنيع السلاح في الداخل الأمريكي ذات التأثير الكبير مما سيدعم قوة الضغط التي يمثلونها.[44] والأداة المستخدمة والموظفة في ذلك هي فائض القوة العسكري والتقني الذي تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية وتستمر في تعزيزه وتوظيفه بشكل يضمن بقاء الولايات المتحدة الأمريكية على قمة

النظام الدولي ولأقصى فترة تمكنه من ذلك.[45] وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما توصل إليه بول كينيدي من مبدأ أو قانون وهو ( إن الإمبراطوريات تنشأ بسبب القدرة على تحقيق تراكم هائل لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية ولكن عند نقطة معينة من التوسع الإمبراطوري تكون تكلفة النفقات العسكرية أكبر مما يتم كسبه ، وتبدأ القدرات الاقتصادية في التآكل حتى تنهار الإمبراطورية ) ووفقاً لكينيدي فـ (إن هذا القانون يطبق على الولايات المتحدة التي نجحت بتحقيق تراكم اقتصادي هائل) في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين مؤكداً على مسببات التراجع الاقتصادي الأمريكي في أدائه الاقتصادي العام والقدرات العلمية والتكنولوجية والتعليمية وتأثير تراجع القوة الاقتصادية على الأبعاد الأخرى للقوة القومية للدولة إلى جانب المسبب المهم والمتمثل في زيادة الإنفاق العسكري الناجم عن توسع الالتزامات الأمنية في العالم بشكل لا يتوازن مع الإمكانات الاقتصادية غير القادرة على تحمل ذلك الإنفاق العسكري.[46]

إن هذا الإنفاق العسكري الأمريكي الهائل وغير المتوازن وفائض القوة العسكرية المفضي لتفوق عسكري أمريكي لا يظهر ذاته في تفوق أقتصادي وإنما بالعكس هو استنزاف للقوة الاقتصادية الأمريكية من خلال الإنفاق الهائل على الجانب العسكري والتسليحي،[47] كوسائل تستخدمها الإدارات الأمريكية في تنفيذ إستراتيجياتها وقد استخدمتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش بشكل واضح ومعمق إذ توسعت القوات العسكرية الأمريكية في الانتشار إلى أبعد حد فأضحت جاهزيتها وقدراتها الاحتياطية في حالة مزرية لأنها ضخت الكثير من الأموال والأشخاص فخلفت هذه الإدارة تركة وعواقب يصعب معالجتها والتخلص منها.[48] ولكنها تستمر في إتباع هكذا طرق وأساليب لضمان أمنها الاقتصادي من خلال توظيفها لذلك الفائض في القوة العسكرية والتقنية للتحكم بمفاصل الدورة الاقتصادية العالمية ولاسيما التحكم بحركة النفط من خلال مساعي السيطرة على مصادر الطاقة ولاسيما النفط.[49] إذ تربط الولايات المتحدة الأمريكية بين الجانب العسكري والاقتصادي بتوظيفها لتفوقها العسكري وحربها على الإرهاب – كما تسميها – في مشروع اقتصادي ضخم يهدف إلى فتح أسواق جديدة أمام الشركات الأمريكية الاحتكارية وبالتاي تصدير الفائض الإنتاجي لديها وتأمين الاستثمار المالي في قطاعات حساسة ومربحة مثل النفط والمواد الأولية وتشغيل اليد العاملة مع ارتفاع عدد العاطلين عن العمل لديها ، إن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية لتلك السياسة يهدف أساساً إلى معالجة أزمة الاقتصاد الأمريكي،[50] إذ إن مبيعات الأسلحة وتصديرها بحسب رأي أيمانويل تود تدر الأموال للولايات المتحدة الأمريكية ولا

تحدد أسعارها وفقاً لـ (النظرية الاقتصادية الليبرالية) رغبات المشترين بل هنالك علاقات قوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول التي تفرض عليها هذه المبيعات والتي تكشف أحياناً كثيرة عن ممارسة قوة ضغط أمريكية حقيقية ، أي بسبب ما يواجهه الاقتصاد الأمريكي من أزمات بنيوية والتي من الممكن في حال عدم معالجتها تحد من قدرته على مواجهة اقتصادات القوى الكبرى الأخرى ، هو الذي يدفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو استخدام آلتها العسكرية الضخمة لتحقيق مصالحها القومية والخروج من أزماتها المالية والاقتصادية الخانقة لاسيما في ظل عدم قدرة الشعب الأمريكي على تحمل المزيد من الأعباء ، وكذلك تعمل وحسب وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية على تحميل الدول الحليفة جزءً مهماً من الموازنة المخصصة للجيش الأمريكي والصناعات الحربية.[51] إلا إن آثار الأزمة على الاقتصاد الأمريكي تبرر انه مهما حققت الولايات المتحدة الأمريكية من مكاسب مالية أو اقتصادية من مبيعات الأسلحة وتوظيف التفوق العسكري من جانب ، فعلى الجانب الآخر فإن الإنفاق العسكري يستنزف القوة الاقتصادية الأمريكية بشكل أكثر من الأرباح ، إذن فقد جاء تحقيق الأهداف والاستراتيجيات والمصالح الأمريكية من خلال التركيز على الجانب العسكري والتسليحي ليوضح آثاره وانعكاساته على الجانب الاقتصادي ومن ثم في مجمل الأزمة المالية العالمية .

## خامساً : نتائج الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي

لقد سببت الأزمة المالية التي أصابت الاقتصاد الأمريكي بما فيها من كساد اقتصادي هائل تعاظم العجز في الموازنة الأمريكية ولاسيما مع حجم التمويل اللازم لسد العجز المالي في إطار خطة الحوافز الاقتصادية التي كبدت الخزانة الأمريكية مبالغ كبيرة تتجاوز في مجموعها المبلغ المحدد وهو (787) مليار دولار ، كما وتسببت الأزمة في حدوث عجز كبير في الموازنة تعدى التريليون دولار عام 2008 . ومع زعزعة ثقة المستثمرين في القطاع المالي الأمريكي والانخفاض المتوالي في قيمة الدولار الأمريكي تزداد المخاوف في عدم تمكن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من تسويق سندات الخزانة الدولية كوسيلة تمويل وعدم تمكن الإدارة الأمريكية من الاستدانة من الخارج ، وارتفاع قيمة الديون الخارجية والداخلية و ذلك ما يعمق الركود الاقتصادي . وتشير التوقعات إلى استمرار ارتفاع الديون العامة الأمريكية بمتوسط سنوي يصل إلى تريليون دولار في المدة بين عامي 2010 – 2019 ليصل إجمالي حجم الدَين العام الأمريكي إلى 23 تريليون دولار في عام 2019 وهو ما يفوق حجم الناتج المحلي الأمريكي خلال العام ذاته إلى

جانب ارتفاع الدَين الخارجي الأمريكي أيضاً.[52] وقد انعكس عجز الموازنة ونمو الديون سلباً على البنية التحتية الأمريكية التي أخذت في التدهور منذ عقود ، وتدهور البنية التحتية يعيق الاقتصاد الحقيقي ويكبح نموه بل ويؤدي إلى تدهوره.[53] وعلى الصعيد الخارجي أيضاً ما يمكن أن يدفع لتراجع مصداقية الاقتصاد الأمريكي نتيجة أزمة الرهن العقاري وما تبعها هو قيام المستثمرين الأجانب من القطاعين العام والخاص بتنويع استثماراتهم من خلال الاتجاه إلى اليورو أو بعض العملات الآسيوية.[54]

فيمكن القول بأن تفسير ما جرى خلال الأزمة المالية يوضح إنها النتيجة المباشرة للسياسة المالية والمصرفية والاقتصادية التي اتبعتها الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش والتي تعد امتداداً لسياسة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان في ثمانينات القرن العشرين وجوهرها هي السياسة الليبرالية الاقتصادية الجديدة المدعمة بالنفوذ الاقتصادي والسياسي الأمريكي والقوة العسكرية الأمريكية الساعية لفرض سيطرتها على العالم.[55] فهذه السياسة المالية والمصرفية أدت إلى تراكم الخسائر لدى المصارف من جراء السندات التي فقدت قيمتها من جهة وبسبب توقف الزبائن عن دفع القروض من جهة ثانية وبسبب التورط الذي وقعت فيه المصارف من جراء ذلك إلى جانب النقص في السيولة لديها ، بدأت تمتنع عن تداول السيولة اليومية وتبادل القطع الضروريين لتسيير الاقتصاد العالمي . كما وتم انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع العيني أي إلى القطاع الاقتصادي الحقيقي مما أوحى بدخول الاقتصاد العالمي إلى نفق الركود وما يمكن أن ينجم عنه من آثار اقتصادية واجتماعية تلحق الضرر بمعيشة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم وخاصةً في بلدان العالم الثالث.[56] كما شهدت الأزمة الإعلان عن دخول العديد من الدول المتقدمة في حالة الركود مما يفسر حالات الإفلاس الواسعة التي تعرضت لها المؤسسات المالية العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان ، كما يفسر حالات تصاعد معدلات البطالة وتعرض مؤسسات الاقتصاد العيني للإفلاس والإغلاق وتسريح أفواج جديدة من العمال.[57] وبذلك يتضح أن المقومات المطلوبة لدور القوة العظمى المهيمنة هي في حالة تراجع اقتصادي عميق وعلى عدة مستويات وستفرض محددات وقيود على صنع السياسة الأمريكية.[58]

## سادساً : تأثير الأزمة المالية العالمية على واقع السياسة الأمريكية

إن تأثير الأزمة المالية العالمية على أهداف السياسة الأمريكية يعتمد على وضعية المواجهة التي ستسلكها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهنا تشير بعض الشواهد إلى إن الروح العدائية

المحاربة تقوى كلما ارتفعت الثقة في الميدان الاقتصادي بعد التخلص من الكساد الحاد والعودة إلى الانتعاش ، وإنه عندما يصبح اقتصاد أية دولة أكثر استقراراً وثباتاً فإن تأثير هذا الاستقرار قد ينعكس في شكل سياسة خارجية أكثر اعتدالاً.[59]

فإذا ما ربطنا بين أهداف السياسة الأمريكية والأزمة المالية العالمية ومن خلال النظر إلى المشهد الاقتصادي الأمريكي يمكن أن يدفع ذلك الاعتقاد والتوقع بأن فوز باراك أوباما وحملته المُركِزة على عنصر التغيير سيدفع باتجاه التصحيح كون المواطن الأمريكي يعاني أزمة اقتصادية تتضح بأشكال عدة سواء من خلال أسعار الطاقة (النفط والغاز) أو الأزمة العقارية وارتفاع معدلات البطالة بمعنى إن الأزمة المالية والاقتصادية ترتبط بإخفاق كبير لإدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في تسيير الشؤون الاقتصادية الداخلية التي ذكرناها والمتعلقة بالمشاكل الاقتصادية ذات المساس بالمواطن الأمريكي أو الخارجية المرتبطة بتكاليف الوجود العسكري وتكاليف ذلك الوجود.[60] أي إن الوجود والتدخلات العسكرية الأمريكية من الطبيعي أن تؤدي إلى إرهاق الاقتصاد من خلال تركيز الإنفاق على الجانب العسكري وتأثير ذلك سلباً على الجانب المدني الذي سيفتقر إلى التخصيصات الإنفاقية ومن ثم سيؤثر بشكل عام على الاقتصاد الأمريكي وهو ما تحاول الإدارة الأمريكية الحالية تلافيه . فهنا يتضح ومن ضمن الأبعاد السياسية للأزمة وإفرازاتها التراجع الحاد في أسعار النفط بعد ارتفاعها المذهل بعد نشر (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مقالاً في الهيرالد تريبيون جاء بمثابة الصاعقة والإعلان عن الحرب ضد الدول المنتجة للنفط ، إلى جانب إظهار حالة استمرار الحرب على الإرهاب للتأثير على الناخب الأمريكي لحساب المرشح الجمهوري كبعد سياسي آخر للأزمة المالية العالمية ناهيك عن الأوضاع في القارة الأفريقية كنتاج مباشر أو غير مباشر للممارسات الأمريكية الهادفة إلى فرض السيطرة الأمريكية على كل مفاصل السياسة الدولية وتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.[61]

وإذا كانت المؤسسة العسكرية هي الجهة التي يصغي إليها معظم الأمريكيين فيما يخص الشأن السياسي فعلى سبيل المثال يقول أحد ضباط مشاة البحرية ببساطة " درج القول ان الفوز كان حليف مَن لديهم معظم السلاح والجانب الذي لديه معظم السلاح يسير نحو الإفلاس"،[62] وهذا ما وصل إليه الأمريكيون اليوم فيجب العمل على تنظيم الأعمال بما يتناسب مع الحاجات والوسائل الفعلية في ظل الأزمة المالية ، وفي إطار ذلك يقول أحد العسكريين الأمريكيين العقيد

أندرو باسيفيتش ( أمريكا ليست بحاجة إلى جيش كبير ، إنها بحاجة إلى سياسة خارجية صغيرة – أي أكثر تواضعاً – فالتواضع يقضي التخلي عن أوهام الأبهة التي بثتها نهاية الحرب الباردة).[63] وهذا يعني ان الولايات المتحدة الأمريكية وبرغم الأزمة التي عصفت بها ونتيجةً لما لاتزال تمتلكه من أو تحتكره من تكنولوجيا عالية المستوى وكذلك ما تحتفظ به من قوة اقتصادية وعسكرية تمكنت من احتكار القرار العالمي والسيطرة في المحافل الدولية كمجلس الأمن واستخدام المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لفرض جدول أعمال اقتصادي جوهره الليبرالية الاقتصادية الجديدة من خلال نظام عالمي أهم ملامحه العولمة الاقتصادية والمالية ، وبرغم من تصاعد الدعوات إلى إحداث تغيير في أسس النظام الرأسمالي انطلاقاً من إلغاء الهيمنة الأمريكية فإن بعض مراكز الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية ما يزال يرى ان الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع الاستمرار في قيادة النظام الدولي ويعبر هذا الرأي عن إصرار قوى الرأسمالية الاحتكارية العالمية على الاستمرار في نهجها الذي قاد العالم إلى الكارثة الراهنة.[64] فالمحافظون الأمريكيون مثل جورج بوش وديك تشيني ودونالد رامسفيلد مثلوا عموماً الموقف الذي يبني على المصالح الحيوية الأمريكية مثل النفط والأمن القومي الأمريكي دافعاً للعمل في الخارج.[65] ولكن وفي مقابل ذلك الإصرار الأمريكي على البقاء والهيمنة في ظل الأوضاع المالية المتأزمة يرى رأي آخر على المستوى الدولي ان الأزمة المالية العالمية يمكن أن تحدث تغيرات في موازين القوى السياسية العالمية إذ يمكن أن تؤدي الخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الأزمة المالية إلى جانب التراجعات العسكرية في العراق وأفغانستان إلى إضعاف الموقف الرسمي الأمريكي ، وبالتالي سينتج عن الأزمة المالية العالمية الإمكانية أو الفرصة لبدايات التحول في النظام العالمي من نظام تسيطر عليه دولة واحدة إلى نظام متعدد الأقطاب حتى وإن كانت غير متساوية في قوتها كالصين وروسيا الاتحادية واليابان والهند لفرض تأثيرها،[66] وكل ذلك سيؤثر على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى أهدافها السياسية على الصعيد الدولي . وهنا يتمثل تأكيد آلان ج سكوت في الفصل الرابع من كتاب : اقتصاد القرن الحادي والعشرين آفاق اقتصادية – اجتماعية لعالم متغير ، بأن الرأسمالية العالمية تجتاز مرحلة من التأقلم المكثف من شأنها أن تعيد تخصيص القوة الاقتصادية بعيداً عن الدولة ذات السيادة وباتجاه المستويات الدولية والإقليمية.[67]

إذن فتأثير الأزمة المالية على السياسة الأمريكية وأهدافها سيؤثر على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلاً وهنا يقول وليم بولك ( قليلة هي الإمبراطوريات التي انهزمت في ميادين القتال وأمريكا ليست في خطر من هذا القبيل . لكن إمبراطوريات كثيرة انهزمت بفعل إفلاسها وأمريكا هي بالتأكيد في خطر ان يؤول أمرها إلى الإفلاس)،[68] بمعنى ستحتاج الولايات المتحدة الأمريكية ومن ضمن سبل مواجهتها للأزمة المالية إلى تعاون مكثف بين السلطة التشريعية و التنفيذية ، إذ يعد التمويل عاملاً مهماً في السياسة الخارجية الأمريكية ، إلى جانب الحاجة إلى تعاون الرئيس الأمريكي مع الكونغرس لحل الأزمة وقبول خطته مما يعزز دور الكونغرس في مواجهة دور الرئاسة.[69]

## سابعاً : خطط المعالجة والإنقاذ الاقتصادية الأمريكية

في ظل الأزمة المالية التي تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيراتها على كل الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، هل ستمر الولايات المتحدة الأمريكية بالحالة ذاتها و التأثيرات التي انعكست على وضعها الاقتصادي والسياسي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية والكساد الكبير لعام 1929 ، بمعنى إن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى ثبات في الأحوال الاقتصادية للتمكن من مواجهة الأزمة المالية ، فهنا يعمل الإنفاق العام كقوة مؤدية إلى استقرار الأحوال الاقتصادية إلى جانب إجراءات الاحتفاظ بالقوة الشرائية بين المستهلكين والرقابة على سوق رأس المال والرقابة على الشراء التأجيري والائتمان الممنوح للمستهلكين.[70]

وبما إن تاريخ الرأسمالية يبين بأن الأزمات الدورية هي من صلب النظام الرأسمالي والملازمة له وذلك بسبب الخلل بين العرض والطلب ، بين نمو قدرات الإنتاج نتيجة تراكم القيمة الفائضة في أيدي الرأسماليين ونمو الطلب الحقيقي على الإنتاج بأقل من نمو القدرات الإنتاجية والذي يتولد عنه فائض في الرساميل يضغط بدوره على معدلات الأرباح أو عوائد رأس المال.[71] وطالما إن الولايات المتحدة الأمريكية هي زعيمة أو قائدة النظام الرأسمالي فذلك يعني ان التزامها الآيديولوجي تجاه الليبرالية الاقتصادية الجديدة من خلال سياساتها الاقتصادية والمالية يجعلها مسؤولة عن أو ملتزمة تجاه الأزمة المالية العالمية ومعالجتها لها بتنشيط اقتصادها وإنقاذ المؤسسات المالية والمصرفية بضخ الأموال في قنوات النظام الرأسمالي الاحتكاري.[72] وعليه فقد دعا الاقتصاديون منذ سنوات إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز الوفورات الوطنية بهدف تخفيف العجز في الحساب الجاري وهناك حاجة الآن إلى حوافز مالية أساسية لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من انحدار

حاد ، ولكن من الواجب تطبيق هذه الحوافز مع الأخذ في الحسبان الحاجة الأمريكية إلى تعزيز المركز المالي للولايات المتحدة الأمريكية على المدى المتوسط ولتحقيق الحد الأمثل من تأثير الحوافز لابد من إعطاء إنفاق يوفر حافزاً مباشراً للاقتصاد الأولوية من دون زيادة النفقات بشكل دائم.[73] وقد بلغت تكلفة جهود الإنقاذ المالي التي قامت بها الإدارة الأمريكية نحو ثمانية تريليونات دولار وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها خلال عام 2008 ، ومنذ بداية بروز المؤشرات الأولية الملازمة فان هذا المبلغ يفوق مجمل المشاريع الفيدرالية الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الماضي وهو يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الأمريكي ، كما إن هذا المبلغ يتخطى مجموع ما أنفقته الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية.[74] وقد أعد الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع فريقه الاقتصادي خطة لإنعاش الاقتصاد الأمريكي ، وأشارت الخبيرة الاقتصادية في معهد بروكينغز أليس ريفلين : ( إننا في حاجة إلى نقطة إنعاش للنهوض بالاقتصاد أو على الأقل إلى الحد من الأضرار ) وأضافت :( سيكون الانكماش شديداً جداً وأعتقد ان أفضل ما يمكن أن نأمل به على المدى القريب هو ألا يتفاقم الوضع ولن تتحسن الأمور سريعاً حتى باعتماد خطة إنعاش واسعة النطاق).[75] هنا يكون أمام الإدارة الأمريكية والرئيس الأمريكي تحديداً إعادة تخصيص و رصد بعض الأموال المخصصة من قبل وتقديم حوافز ضريبية جديدة وذلك من الممكن أن يوفر وظائف عمل جديدة ، كما من الممكن و في إطار مسألة استهلاك الطاقة في ظل الأزمة المالية أن يتم نقل التركيز على النقل العام ووسائل أفضل لتوفير الطاقة و الضغط باتجاه مصادر بديلة.[76] كذلك من ضمن الخطوات التي لابد للولايات المتحدة الأمريكية اعتمادها من أجل تحسين وضعها المالي والاقتصادي ولاسيما في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما هو تخفيض الإنفاق على الوجود العسكري الأمريكي في العراق بل وكذلك فتح باب الدبلوماسية الأمريكية على حلفائها الدوليين والإقليميين و لاسيما الدول الأوروبية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية بطلب الأخيرة مساعدات مالية واقتصادية.[77]

ووفقاً لدراسة يحيى اليحياوي فقد أكد معهد بروكينغز منذ صيف عام 2008 ( ان تغيراً ما يجب أن يلحق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي في مرحلة ما بعد الرئيس جورج بوش ينطوي على إنهاء عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية بتحويل الولايات المتحدة الأمريكية إلى شريك دولي يمكن الاعتماد عليه عبر عدة آليات تندرج جميعها في فئة القوة الناعمة وأهمها التركيز على جهود حفظ السلام عالمياً) ، إذن هنا يقول محررو الدراسة أن

يمنح الرئيس الأمريكي باراك أوباما السلطات الكافية لإعمال البعد الرمزي بغرض إعادة الاعتبار إلى صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم ولتخفيف تكاليف القوة العسكرية التي أنهكتها الحروب والتدخلات هنا وهناك.[78]

فمن ضمن الأهداف الإستراتيجية الأمريكية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها هو تعديل الميزان التجاري عبر توسيع التصدير وفتح أسواق جديدة وتجاوز مشكلة المديونية عبر تفعيل نشاط القطاعات الاقتصادية وتشغيل اليد العاملة الأمريكية ، وهي تحاول من خلال ذلك إلى تعزيز التكتلات الاقتصادية التي تشرف وتسيطر عليها كالنافتا وتكتل المحيط الهادئ ، إلى جانب السيطرة على الأسواق العالمية كالسوق الصيني وأسواق جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من الأسواق ، ناهيك عن إعطاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دوراً أكبر في تحقيق هدف السيطرة عبر ربط منح القروض بشروط قاسية تلتزم فيها الدول المعنية بإتباع سياسات تتوافق مع مصلحة الشركات الاحتكارية مع استمرار هدفها في السيطرة المباشرة على منابع النفط بحسب ما يتوافق مع مفهومها للأمن القومي الأمريكي مع فرضها للقوانين التي تضعها وتقررها الشركات الاحتكارية الأمريكية في مفاوضاتها مع الاحتكارات الأخرى ، هذا إلى جانب السعي الأمريكي على الجانب السياسي لتسخير منظمة الأمم المتحدة لتكون الغطاء الشكلي للولايات المتحدة الأمريكية السياسي والعسكري والاقتصادي الجديد.[79] وفي إطار هذه الرؤية الأمريكية المستمرة في الهيمنة يقول هنري كيسنجر : إن الإمبراطوريات لا تهتم بأن تدير شؤونها في إطار نظام دولي إنها تطمح إلى أن تكون هي ذاتها النظام الدولي بالجملة والتفصيل.[80] أي إن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول توظيف قدراتها على تعديل مواردها لمواءمة أهدافها المتغيرة بناءاً على الظروف والمواقف الجديدة التي تمر بها ، لاسيما مع ظهور أشكال جديدة من النشاطات الدولية التي تتم خارج النطاق التقليدي للسيادة والتي تستفيد منه – أي الولايات المتحدة الأمريكية – أكثر من غيرها لتعزيز هيمنتها من خلال اهتمامها واستفادتها من كل التغيرات السريعة الحادثة في العالم ومن ضمنها الأشكال الجديدة لبسط النفوذ والسلطة بالتركيز على أهمية الثقافة والمؤسسات لتحقيق الأهداف بدلاً من التركيز على أهمية ميادين النفوذ والسيطرة العسكرية البحتة ، فهي تستخدم وتوظف قدراتها للتكيف مع الظروف الجديدة من خلال امتلاكها لمصادر القوة التي تجعلها تحتل وتستمر في سعيها لاحتلالها لمكانتها كقوة أحادية تدعمها هياكلها المؤسسية التي توفر لها تلك السيطرة.[81]

إذن يمكن القول إن الأوضاع المالية والاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي أثرت بشكل واضح وكبير على كل المجالات أي ليس فقط التأثير على الجانب الاقتصادي والمالي وإنما انسحب على المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية التي تأثرت مساراتها الاعتيادية مما أثر على السياسة الأمريكية وأهدافها في ظل هذا العجز المالي والاقتصادي الواضح ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول إصلاح ما تتمكن من إصلاحه في سعيها لاستمرار سيطرتها على النظام الدولي بشكل تحاول فيه أن تظهر بأنها تتمكن من تجاوز هذه الأزمة المالية ، إلا إن مساعي أو محاولات إمكانية تجاوز الأزمة المالية تستنفذ وتتطلب الكثير من الإمكانيات وتستغرق الوقت الطويل الذي لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تخفيه أو تتظاهر بعدم التأثر به لإبقاء تفردها في قيادة النظام الدولي.

## الخاتمة

من خلال البحث في موضوع الأزمة المالية العالمية وأثرها على السياسة الأمريكية توصلنا إلى مايأتي:-

- كلما خرج النظام المالي والاقتصادي عن المراقبة والتصحيح وزادت عمليات المضاربة وظهور أدوات مالية غير متعارف أو شائع استخدامها كلما تفاقمت الأزمة المالية واحتاجت إلى سياسات إصلاح تعيدها إلى وضعها السابق لاسيما مع وجود السبب الأساس والجديد في تلك الأزمة وهو أزمة الرهن العقاري الذي أدى إلى التأثير على أوضاع المصارف الخاصة ، بمعنى من الضروري العودة إلى أصول ومبادئ التعامل المالي والاقتصادي التي تنقذ وتصلح وتُطَور النظام المالي والاقتصادي بشكل عام .
- تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق أهدافها السياسية في السيطرة وبسط النفوذ ونشر الديمقراطية التي تريدها من خلال استثمار قدراتها الاقتصادية من فتح الأسواق الخارجية وتحقيق التطوير والنمو الاقتصادي لتحقيق مصالحها ، فكل ذلك يعد ترجمة لعملية نشر وفرض العولمة وفرض النموذج الغربي وبأي وسيلة كانت .
- إن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية بالاهتمام بالجانب العسكري والتسليحي لضمان البقاء القوة الاولى في قمة النظام الدولي من خلال الإنفاق العسكري الأمريكي المتزايد وغير المتزن ونشر القوات العسكرية سيضعها في حالة مالية واقتصادية سلبية من خلال استنزاف جزء كبير من ميزانية الدولة للجانب العسكري والتسليحي التي من الممكن أن تستثمر بدلاً من ذلك في المجالات الاقتصادية المدنية التي تطور وتنمي الوضع الاقتصادي والمالي .
- نتج عن الأزمة المالية كساد كبير في الاقتصاد الأمريكي وعجز واضح في الميزان التجاري الأمريكي الأمر الذي أدى إلى القلق الأمريكي من عدم قدرة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من التمويل ، هذا إلى جانب ارتفاع حدة الديون وتراجع مصداقية الاقتصاد الأمريكي .
- هناك من يعول على إدارة الرئيس باراك أوباما وسياسة التغيير التي جاء بها كأداة للتصحيح من خلال تنظيم الأوضاع المالية بشكل يتسق مع الحاجات التي تستلزمها مرحلة الأزمة هذه .
- إن الأزمة المالية العالمية مست كل القوى الدولية ولكن بالرغم من ذلك فإذا أرادت القوى الدولية الكبرى أن تحول النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب فعليها استغلال فترة الأزمة المالية التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي في محاولة للقفز إلى قمة النظام

الدولي من خلال اختراق نقاط الضعف المالي والاقتصادي والتي أثرت على الجوانب السياسية بشكل يؤثر على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية دولياً .

- على الرغم من قوة الاقتصاد الأمريكي المستند على الآيديولوجية الليبرالية الاقتصادية من حيث الإنتاج ورؤوس الأموال والمستوى التكنولوجي العالي والاستثمارات والمبادلات التجارية والمالية على الصعيد الدولي ، إلا إنه تأثر واهتز بشكل كبير و واضح نتيجة الأزمة المالية فلم تتمكن قوته و لا تطوره من أن يقاوم تلك الآثار السلبية للأزمة المالية .
- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وتحاول أن تنقذ وضعها المالي والاقتصادي كونها زعيمة العالم الرأسمالي فتكون مسؤولة عن إيجاد الحلول وإتباع سياسات اقتصادية تنشط اقتصادها وتصحح عمل و مسار مؤسساتها المالية لتخفيض العجز في الموازنة وسداد الديون وهي تسير في هذا الاتجاه لإنقاذ ما تتمكن من إنقاذه .
- على الصعيد السياسي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إصلاح أوضاعها المالية والاقتصادية بشكل يتسق مع استمرار سعيها للحفاظ على أمنها القومي وبالمفهوم الجديد لذلك الأمن الذي تحاول من خلاله السيطرة على الأسواق العالمية ومنابع النفط وفرض الشروط والسياسات ونشر مفهومها للديمقراطيات بشكل تحاول من خلاله استمرار هيمنتها على النظام الدولي وتحقيق أهدافها المتجددة طبقاً للظروف المستجدة والمؤثرة عليها وبكل الوسائل ، ولكن لابد من القول إن الأزمة المالية أثرت وبشكل واضح وكبير على الولايات المتحدة الأمريكية وإن عمليات الإصلاح والإنقاذ تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، وهذا يعني ان التظاهر الأمريكي بعدم الاكتراث أو عدم التأثر لن ينفي أو يلغي تلك الآثار عليها وعلى اقتصادها وسياستها .

## المصادر والهوامش

(1) يوسف مسعداوي،الأزمات المالية العالمية:الأسباب والنتائج المستخلصة منها،مجلة المستقبل العربي، العدد (365)، تموز (يوليو) 2009/7، السنة الثانية والثلاثون،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان ، ص 46 .

(2) نفس المصدر أعلاه ، ص 46 .

(3) كانت نظريات اقتصاديات الطلب قد ظهرت وهيمنت على الفكر الاقتصادي اثر الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 وتداعياتها ، واستوحت سندها الفكري من كتابات الاقتصادي البريطاني جون مينرد كينز ولاسيما في كتابه: النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد الصادر عام 1936، انظر: الياس سابا،الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، العدد (360)، شباط (فبراير) 2 / 2009، السنة الحادية والثلاثون، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت– لبنان ، ص 10 .

(4) نفس المصدر أعلاه ، ص12 .

(5) نفس المصدر أعلاه ، ص ص12 – 14 .

(6) نفس المصدر أعلاه ، ص 15 .

(7) نفس المصدر أعلاه ، ص 15 .

(8) ستيفن دوناواي ، الاختلالات العالمية والأزمة المالية، من كتاب : الأزمة المالية العالمية ، بن ستيل وستيفن دوناواي ، دراسات عالمية ، العدد (85) ، الطبعة الاولى ، 2009 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 56.

(9) تتم عملية التوريق على مرحلتين المرحلة الاولى يتم فيها تجميع الأصول المتشابهة ذات الطبيعة غير السائلة للدائن الأصلي في محفظة مرجعية مضمونة لتناقل حيازتها إلى شركة مصدرة للتوريق . وفي المرحلة الثانية يتم تمويل حيازة هذه الأصول عن طريق إصدار أوراق مالية قابلة للتداول بضمان هذه الأصول ، ويتم بيعها للمستثمرين في السوق المالي بعد الحصول على تصنيف إئتماني لها . فهي عبارة عن تحويل تدفقات نقدية مستقبلية

إلى تدفقات نقدية حالية وبالتالي فهي مصدر بديل للتمويل يعتمد على تحويل مخاطر الإتمان وسعر الفائدة وتقلبات أسعار صرف العملات من الدائن الأصلي إلى المستثمر. أنظر: يوسف مسعداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 46 .

(10) د.هنري عزام ، الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سلسلة محاضرات الإمارات(125) ، الطبعة الاولى ، 2009 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ص 4-6.

(11) نفس المصدر أعلاه ، ص 5 .

(12) نفس المصدر أعلاه ، ص 7 .

(13) يوسف مسعداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 47 .

(14) نفس المصدر أعلاه ، ص 48 .

(15) نفس المصدر أعلاه ، ص 48 .

(16) نفس المصدر أعلاه ، ص 49 .

(17) نفس المصدر أعلاه ، ص 49 .

(18) بن ستيل ، دروس الأزمة المالية ، من كتاب : الأزمة المالية العالمية ، بن ستيل وستيفن دوناواي دراسات عالمية ، العدد (85) ، الطبعة الاولى ، 2009 ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث، الإستراتيجية ، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة ، ص 22.

(19) ستيفن دوناواي ، مصدر سبق ذكره ، ص 55 .

(20) إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة للنموذج في العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (287)، 2003/1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، ص 37 .

(21) نفس المصدر أعلاه ، ص 37 .

(22) منير الحمش ، الأزمة العالمية الراهنة .. ومصير النظام الرأسمالي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (364) ، حزيران (يونيو) 6 /2009 ، السنة الثانية والثلاثون ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان ، ص 20 .

(23) نفس المصدر أعلاه ، ص ص 20 – 21 .

(24) الياس سابا، الأزمة المالية العالمية:أسبابها وانعكاساتها ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 11 – 12.

(25) منير الحمش ، الأزمة العالمية الراهنة .. ومصير النظام الرأسمالي ، مصدر سبق ذكره ، ص 21.

(26) الياس سابا ، الأزمة المالية العالمية : أسبابها وانعكاساتها ، مصدر سبق ذكره، ص 12 .

(27) نفس المصدر أعلاه ، ص ص 14 – 15 .

(28) إدريس لكريني ، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك : مقومات الريادة و إكراهات التراجع ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (291) ، 5 / 2003 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ص 19 .

(29) الياس سابا ، مصدر سبق ذكره ، ص 15 .

(30) هادي قبيسي ، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظة الجديدة والواقعية الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الاولى ، 1429هـ – 2008 م بيروت – لبنان ، ص 72 .

(31) إدريس لكريني ، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول : مقاربة للنموذج في العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص 29 .

(32) هادي قبيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 13 .

(33) نفس المصدر أعلاه ، ص 23 .

(34) فنسان الغريب ، مأزق الإمبراطورية الأمريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى، آذار / مارس 2008 ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 180– 191.

(35) بيير هاسنر ، وجوستان فاييس ، واشنطن والعالم معضلة القوة العظمى ، ترجمة : د. قاسم مقداد، راجعه وأشرف على نشره : د. عبد النبي أصطيف – أ.عبد الله الدرويش ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة دمشق ، 2008 ، ص ص 27 – 28 .

(36) هادي قبيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 41 .

(37) نفس المصدر أعلاه ، ص 64.

(38) نفس المصدر أعلاه ، ص 108.

(39) زبيغنيو بريجنسكي ، الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية ، ترجمة : عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان 2007 ، ص 200 .

(40) نقلاً عن : عبد الأمير السعد ، العولمة .. مقاربة في التفكير الاقتصادي ، من كتاب : (العولمة والنظام الدولي الجديد ) مجموعة باحثين ، سلسلة كتب المستقبل العربي (38) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، كانون الأول / ديسمبر 2004 ، ص 104 .

(41) نفس المصدر أعلاه ، ص ص 104 – 105.

(42) منذر سليمان ، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي : تفسيرات ومفاهيم ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (325) ، آذار (مارس) 3/ 2006 ، السنة الثامنة والعشرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ص 28 .

(43) هادي قبيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 65 .

(44) نفس المصدر أعلاه ، ص ص 27 – 28.

(45) منذر سليمان ، مصدر سبق ذكره ، ص 29 .

(46) نقلاً عن : فنسان الغريب ، مصدر سبق ذكره ، ص 45 .

(47) منذر سليمان ، مصدر سبق ذكره ، ص 29 .

(48) دنيس روس ، فن الحكم كيف تستعيد أميركا مكانتها في العالم ، ترجمة : هاني تابري ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، 2008 ، ص 396 .

(49) منذر سليمان ، مصدر سبق ذكره ، ص 29 .

(50) فنسان الغريب ، مصدر سبق ذكره ، ص 205 .

(51) نفس المصدر أعلاه ، ص ص 216 – 219.

(52) د.عامر هاشم عواد ، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (80) ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، كانون الثاني / يناير 2010 ، ص ص 330 – 331

(53) غالب أبو مصلح، أميركا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي ، ملف العدد (أزمة الرأسمالية) ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد (130) ، خريف 2008 ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت – لبنان ، ص 54 .

(54) يوسف خليفة اليوسف ، الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية ، مجلة المستقبل ، العدد (358)، كانون الأول (ديسمبر) 12/ 2008 ، السنة الحادية والثلاثون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ص 21 .

(55) منير الحمش ، الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة بين التفسير المالي والاقتصادي والتحليل السياسي والثقافي ، ملف العدد (أزمة الرأسمالية) ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد (130) ، خريف 2008 ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، ص 37 .

(56) منير الحمش ، الأزمة العالمية الراهنة .. ومصير النظام الرأسمالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 15 – 16.

(57) نفس المصدر أعلاه ، ص 16 .

(58) عمرو حمزاوي ، الانتخابات الرئاسية الأمريكية و تداعياتها على الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (355)، أيلول (سبتمبر) 9 / 2008 ، السنة الحادية والثلاثون، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ص 24 .

(59) دكستر بركنس ، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية دراسة وتحليل ، تعريب : د. حسين عمر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1952 ، ص 167 .

(60) عمرو حمزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 11 – 12.

(61) منير الحمش ، الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة بين التفسير المالي والاقتصادي والتحليل السياسي والثقافي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 39 – 40 .

(62) وليم بولك ، التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب أوباما ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (358) ، كانون الأول (ديسمبر) 12/ 2008 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ص 11 .

(63) نفس المصدر أعلاه ، ص 11 .

(64) منير الحمش ، الأزمة العالمية الراهنة .. ومصير النظام الرأسمالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 36 – 37 .

(65) عزمي بشارة ، عودة إلى الحرب الباردة ، أم واقع دولي جديد مختلف ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (356)، تشرين الأول (أكتوبر) 10 / 2008 ، السنة الحادية والثلاثون ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان ، ص 11 .

(66) يوسف خليفة اليوسف ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 21 – 22 .

(67) حسن عبد الله بدر و عبد الوهاب حميد رشيد ، اقتصاد القرن الحادي والعشرين آفاق اقتصادية – اجتماعية لعالم متغير ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ( 371) ، كانون الثاني (يناير) 1 / 2010، السنة الثانية والثلاثون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ص 15 .

(68) وليم بولك ، مصدر سبق ذكره ، ص 10 .

(69) د.عامر هاشم عواد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 332 – 333 .

(70) دكستر بركنس ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 164 – 165 .

(71) غالب أبو مصلح ، مصدر سبق ذكره ، ص 47 .

(72) منير الحمش،الأزمة العالمية الراهنة..ومصير النظام الرأسمالي،مصدر سبق ذكره ،ص24.

(73) ستيفن دوناواي ، مصدر سبق ذكره ، ص 63 .

(74) منير الحمش ، الأزمة العالمية الراهنة.. ومصير النظام الرأسمالي ، مصدر سبق ذكره ، ص 26.

(75) نفس المصدر أعلاه ، ص 33 .

(76) وليم بولك ، مصدر سبق ذكره ، ص 13 .

(77) عمرو حمزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص20 .

(78) دراسة معهد بروكنغز وردت في دراسة : يحيى اليحياوي ، القوة الناعمة أو التمظهرات الجديدة للتسلط، مجلة المستقبل العربي ، العدد (369)، تشرين الثاني (نوفمبر) 2009/11 ، السنة الثانية والثلاثون ، مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت – لبنان ، ص ص 34 – 35 .

(79) فنسان الغريب ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 199 – 200 .

(80) نقلاً عن : يحيى اليحياوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 30 .

(81) دانيال وارنر ، السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة ، دراسات عالمية ، العدد (15) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة ، ص32 .